

الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود

في الاقتصاد الجزائري

د. محمد شايب

جامعة سطيف 1 - الجزائر -

Mohammedchaib19@yahoo.fr

Received: October 2017

Accepted: November 2017

Published: December 2017

ملخص: نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى ظاهر اكتناز المواطن الجزائري وحفظ أمواله بعيدا عن البنوك، في عصر يعتمد فيه على وسائل الدفع الإلكترونية. ومع تواصل وتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، أقدم الكثير من العملاء على سحب أموالهم من المنظومة المالية إما لتداولها في السوق، أو تخزينها خارج الجهاز المصرفي، مما أفضى إلى أزمة سيولة حادة.

سنبحث في الحلول وكيفية التخفيف من حدة أزمة السيولة المتكررة وظاهر الاكتناز، خصوصا في ظل تراجع إيرادات الخزينة، جراء استمرار تهاوي أسعار النفط، وهو ما شكل صدمة للاقتصاد من الصعب التعامل معها أو الخروج منها بأقل الأضرار.

الكلمات المفتاحية: أنظمة الدفع الإلكترونية، أزمة السيولة، ظاهرة الاكتناز، الاقتصاد الجزائري.

Abstract: In this study we try to address the phenomenon of the Algerian citizen's hoarding and keeping money away from banks in an era where they rely on electronic means of payment. As economic and political conditions continued to deteriorate, many customers withdrew their funds from the financial system either for trading or to store them outside the banking system, leading to a severe liquidity crisis.

We will discuss solutions and how to reduce the crisis of liquidity and repeated apparent compactness, especially with the treasury revenues decline, as the prices of oil continue to decline, which causes a shock to the economy, it is difficult to deal with or get out from with minimal damage.

Key Words: electronic payment systems, liquidity crisis, the phenomenon of hoarding, the Algerian economy.

تمهيد:

الاقتصاد الجزائري اقتصاد مصيره مرتبط بأسعار المحروقات مستقبلا التي تقدر صادراتها بـ97%، وهذا دليل فشل كل الحكومات الجزائرية المتعاقبة في خلق اقتصاد بديل، أو حل العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية، حيث برزت في مختلف مراكز بريد الجزائر ووكالات البنوك التجارية عبر الوطن ظاهرة أزمة السيولة النقدية. ومشكل نقص السيولة بدأ يتفاقم منذ أوت 2010، بالرغم من وعود السلطات المسؤولة ككل سنة بالتوصل إلى حل نهائي لهذا المشكل منذ سنوات، على اعتبار أن القضية عمرت كثيرا، على الرغم من الاجتهادات التي باءت بالفشل من طرف السلطات النقدية والمالية. تمضي أزمة السيولة في ليبيا إلى تعقيدها المالية والاقتصادية الأسوأ دون أن تسفر إجراءات تطويقها عن انفراج قريب.

إن لهذا الوضع خطرا كبيرا على النظام المصرفي والمالي خاصة، وعلى الاقتصاد الجزائري عامة، وفي غياب تطوير وتشغيل فعلي لأنظمة الدفع وعدم تفعيل التعامل بالشيك على مستوى المعاملات الاقتصادية، ظهرت مشكلة الاكتناز للأموال في الاقتصاد الجزائري.

حاليا ورغم اعتماد الحكومة الجزائرية سياسة تقشفية لتخفيف فاتورة الواردات في ظل تهاوي مداخيل البلاد من العملة الصعبة، لم يفلح هذا في كبح الخسائر المالية، وبرزت الظاهرتين بشدة. كل ذلك استدعى جهود البحث عن سبل الخروج من الأزمة عبر تشخيصا حقيقيا لأسباب تكونها ..

-أهميته البحث وإشكالية

تكمن أهمية البحث في معرفة وضعية الاقتصاد الجزائري بخصوص أزمة السيولة المتكررة وظاهرة اكتناز المواطن الجزائري للأموال، من أجل الحكم والوقوف على بعض الحلول الضرورية. ومن أجل حماية المواطن والاقتصاد الوطني. وما مدى إمكانية استخدام وسائل الدفع والمقاصة في التخفيف من الأزمات، والتي تعاني منها البنوك والمؤسسات المالية (بريد الجزائر) في نشاطها المالي والمصرفي بصفة خاصة، والاقتصاد الوطني بصفة عامة. هذا وتحاول الحكومة الجزائرية البحث عن حلول لأزمة السيولة النقدية، خاصة بعد تراجع إيراداتها المالية.. كون أن عملية تطوير وتحديث أنظمة الدفع وتبنيها هو مشروع مستقبلي، وكون أن السوق السوداء والموازاة تستقطب أكثر من 40 مليار دولار تمثل صفقات وعمليات تجارية تتم بعيدا عن رقابة الدولة. فيلّى متى سيستمر اقتصادنا يعاني من هذه الظاهرتين؟

من خلال كل ما سبق سنعالج الإشكالية في التساؤل الرئيسي ونحاول الإجابة عليه:

ما مدى فعالية اقتصاد الدفع الإلكتروني كآلية للتقليل من ظاهرة اكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري أمام إفراقات انهيار أسعار النفط؟

لمعالجة هذه الإشكالية، سيتم وضع ثلاث محاور أساسية وهي:

المحور الأول: أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها.

المحور الثاني: ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري.

المحور الثالث: حلول الدفع الإلكتروني وتأثيرها على أزمة السيولة واكتناز النقود.

-أسباب اختيارنا للبحث

لقد جاء اختيارنا لهذا البحث انطلاقا من الأسباب والاعتبارات التالية:

_ أزمة السيولة وظاهرة اكتناز الأموال من الظواهر الاقتصادية السلبية في الاقتصاد الجزائري التي تحتاج إلى دراسة وتمحيص.

_ التأخر الكبير في مشروع تعميم عمليات الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الجزائري بعد انطلاق مشروع السحب الإلكتروني منذ سنوات سابقة .

_ تعدد الدراسات الحديثة التي تربط بين السيولة النقدية والدفع الإلكتروني في البنوك التجارية¹.

_ حداثة البحث من حيث توجهات الدولة الجزائرية نحو تعزيز دور الحكومة الإلكترونية والبحث عن الآليات الكفيلة للانتقال من الاقتصاد المعتمد على البترول كمصدر أساس لمدخلاته وتعويضه باقتصاد إنتاجي على كافة المستويات.

_ أهداف البحث

_ التقليل من استخدام النقد والتحول إلى التعاملات الإلكترونية في مختلف أروقة الدولة واقتصادها. والتخفيف من أزمة السيولة التي يعاني منها الاقتصاد منذ سنوات.

_ تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني للتقليل من تداول السيولة النقدية في السوق وإبقاء أكبر كمية من النقود في خزائن الدولة

_ تعميم وسائل الدفع الإلكتروني الذي سيستقطب جزءا هاما من هذه الأموال التي كانت لا تستفيد منها الحكومة وتضرر بالاقتصاد.

المحور الأول: السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها

يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمّة في مراكز البريد أو البنوك التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها بالزبائن.

أولاً: السيولة

1_ أهمية السيولة بالنسبة للبريد والبنوك التجارية: قد يخسر مركز البريد أو البنك عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ البنك أو المركز البريدي بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في انعدام ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودعين، ولا تمكن البنك من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح. ولهذا فإن السيولة بصفة عامة:

__ تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية، وتُبعد عن خطر عدم الدفع، ومن ثم الإفلاس بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية.

__ المرونة في الخيار، حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمارات الأفضل؛

__ مؤشر إيجابي لدى البنوك المراسلة وجهات التصنيف، .. الخ؛

__ قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وغيرهم من أصحاب الحقوق، وبالتالي تعزيز الثقة في البنك؛

__ تُجَنَّبُ البنك والمؤسسة المالية البحث عن مصادر تمويل عالية الكلفة؛

__ تُمكن البنك والمؤسسة المالية من مواجهة الأزمات عند وقوعها ومواجهة متطلبات النمو والتشغيل.

2_ الآثار المترتبة على نقص السيولة في الاقتصاد الوطني: هناك عديد من الآثار تحدث نتيجة الانخفاض في السيولة منها:

__ انخفاض في الحوالات والأنشطة التجارية والاقتصادية، وعدم قدرة السلطة على تحويل رواتب الموظفين؛

__ وقف أنشطة الاستيراد والتصدير في معاملات التجارة الخارجية؛

__ قيام المودعين بسحب أرصدهم الجارية كلية، وإجبار بعض البنوك ومؤسسات البريد على إغلاق أبوابها؛

__ معاناة وكالات البنوك والبريد من نقص السيولة لديها مع العلم أن غالبية نشاطاتها تتم بالسيولة؛

__ عدم توفر السيولة في النظام المالي والمصرفي سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها.

3_ حركة السيولة في البنوك التجارية: أما عن حركة السيولة في البنوك التجارية فتكون كالتالي:

__ في حالة فائض: السيولة المتحصل عليها من طرف عملاء الوكالات تحول إلى حساب الخزينة العمومية في بريد الجزائر، هذا

ويتم الاحتفاظ بالحد الأدنى من السيولة الذي يتخلف من وكالة بنك إلى آخر لمواجهة الالتزامات اليومية.

__ في حالة عجز: تطلب الوكالة البنكية من الوكالة المركزية السيولة بعد جمع كل الطلبات المتعلقة بالوكالات، ويتم سحب السيولة

من حساب البنك المركزي، وتوزع على الوكالات من طرف شركات نقل الأموال، وهي شركات أمنية خاصة تعمل على نقل

السيولة. وفي حالة عجز البنك التجاري ككل، يقوم بشراء السيولة من السوق النقدية.

ثانياً: مظاهر وأسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك و بريد الجزائر

على خلاف السنوات الماضية عرف النظام المالي والمصرفي أزمة خانقة بسبب ندرة السيولة المالية² على مستوى مراكز

البريد والبنوك التي شهدت ضغطاً كبيراً، تزامناً مثلاً مع الدخول الاجتماعي وخاصة خلال شهر رمضان وعيدي الفطر والأضحى

وعطلة الصيف وأيام دفع الرواتب والمعاشات في 18 و22 من كل شهر.

1_ بعض مظاهر أزمة السيولة في البريد والبنوك التجارية الجزائرية: من مظاهر أزمة السيولة في الاقتصاد الجزائري ما يلي:

__ تسجيل اكتظاظا كبيرا وطوابير أمام الشبايبك في عدد من الولايات في الوطن منها، ووقوع في كثير من الأحيان مشادات وفوضى على مستوى هذه المكاتب البريدية والبنكية.

__ التذمر الكبير في أوساط زبائن البنوك والمؤسسات المالية، مما تسبب في شل عديد من المراكز البريدية الفرعية، خاصة في الولايات الحدودية أو الولايات التي تحوي مناطق عسكرية.

__ اضطراب الزبائن إلى الاصطفاف منذ الساعة السادسة والنصف صباحا أمام هذه المكاتب حتى يتمكنوا من استخراج بعض أموالهم من في مختلف القطاعات: الصحة، التربية، البريد والمواصلات، المتقاعدين، الجماعات المحلية، التكوين المهني، التعليم العالي..

__ أزمة حادة في السيولة النقدية لدرجة أن أجور العمال والموظفين لا يستطيعون سحبها، وفي أحسن الأحوال يسمح لهم بسحب مبالغ بسيطة.

__ في كثير من الأحيان الموزعات الآلية للنقود معطلة، وفي أحسن الظروف فارغة من الأموال، وتم تقنين سحب الأموال من بعض الموزعات بـ 5000 دج فقط.

2_ أزمة طوابير المتقاعدين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وقفنا على الظاهرة في هذا البنك الوحيد في عديد من الوكالات الذي يدفع معاشات المتقاعدين بالعملة الصعبة. وتبين لنا معاناتهم الكبيرة للحصول على مبالغهم بالعملة الصعبة في الطوابير الطويلة التي يشكلونها يوميا. وتوصلنا إلى أن التأخر في استلام الأموال مرده البنك وليس الصندوق الفرنسي للتقاعد، المنتزم بدفع حقوقهم في الخامس وكذا العشرين من كل شهر.

إن ظاهرة الطوابير ليست وليدة اليوم³، وإنما تعود إلى عدة سنوات، وترجع إلى كثرة عدد المتقاعدين الذين اشتغلوا سابقا بفرنسا، إضافة إلى انعدام آلية دفع تمكنهم من الحصول على مستحقاتهم بطريقة سهلة وسريعة.

3_ أزمة الصكوك البريدية والبنكية: تعذر على عدد من زبائن البنوك وريد الجزائر سنة 2010، 2011 و2012 من سحب أموالهم، بسبب تأخر مصالح البريد والبنوك في إصدار دفاتر الصكوك البريدية والبنكية التي لم تصل أصحابها لأكثر من ثلاثة أشهر، إذ يجد كثير من هؤلاء صعوبات في سحب أجورهم بعد تجميد المكاتب البريدية العمل بصك الاستعجالي (أو السحب) Chèque de Retrait. هذا وأرجع موظفون بمراكز الصكوك البريدية أن ندرة الصكوك إلى عدم تمويل المركز بالورق الذي يدخل في صناعة الدفاتر، والذي يتم جلبه من المطبعة الرسمية للجيش، وكذلك تعطل جهاز إنتاج الصكوك البريدية بالمركز الوطني للصكوك البريدية بالوحدة التقنية لبر توتة. حيث كان من المتوقع بأن الاستعمال المتزايد للبطاقات المغناطيسية سيؤدي بالضرورة إلى الانخفاض التدريجي في الطلب على الصكوك.

ثالثا: أسباب أزمة السيولة في النظام المالي والمصرفي

بعد اشتداد الأزمة وزيادة شكاوى العملاء، وانعدام حتى الحلول المؤقتة الأمر الذي أدى إلى تبادل التهم بين وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من جهة، وبنك الجزائر من جهة أخرى. أردنا التحري في الأمر والنزول إلى الميدان ومقابلة أهل الاختصاص⁴ لمعرفة آرائهم في الأزمة وإعطائنا حلوها لذلك. هذا وجعلنا الأسباب العديدة التي أقرها عديد من الاختصاصيين على أنها فروض للتأكد من صحتها أو خطئها⁵.

1_ الفرض الأول: بعض الإطارات أقرروا على أن بريد الجزائر ليس مسؤول عن النقص المسجل في السيولة النقدية، لأنها تعتبر قناة لتوزيع السيولة النقدية المتوفرة، وأن بريد الجزائر لا يمكنه إصدار الأوراق النقدية، وبالتالي فإنه يوفر ما هو متاح، وقد تم تسجيل جزء كبير من الكتلة النقدية لا يعود إلى الدائرة الرسمية (البريد والبنوك) بعد سحبها، وبالتالي فإن المسؤولية لا يمكن أن تقع على عاتقها. فمسؤولية نقص السيولة المالية بمراكز البريد عبر مختلف ولايات الوطني يتحملها للبنك المركزي الجزائري الذي عجز عن

توفير السيولة المالية المطلوبة. ومن بين الأسباب كذلك التدابير القانونية المعتمدة في قانون المالية التكميلي 2010، والتي حددت تاريخ 31 مارس 2011 كآخر أجل قبل فرض الصك في كل التعاملات التي تساوي وتنفوق 500 ألف دينار، هي التي دفعت عديدا من الفئات إلى الاكتناز والحفاظ على السيولة المالية، خاصة في مجال السوق الموازية التي تستخدم النقد في تعاملاتها.

2_ الفرض الثاني: بنك الجزائر هو الآخر أوضح أن نقص السيولة يُعزى إلى ارتفاع الطلب على الأوراق المالية، وهو ما يحدث في بعض الأحيان مباشرة قبل الأعياد الدينية.

وعزا وزير المالية آنذاك كريم جودي نقص السيولة النقدية على مستوى البنوك ومراكز البريد إلى كثرة الطلب على الأموال نتيجة زيادات الأجور. وأن نقص الأوراق المالية راجع إلى الفرق الكامن بين تموينات بنك الجزائر، والمؤسسة التي تصدر النقود والطلب الكبير على مستوى مراكز البريد التي تزايدت خلال الأشهر الستة الأخيرة نتيجة للزيادة في أجور عمال الوظيف العمومي أي القطاع العام. واستفاد كل الموظفين من زيادات متفاوتة في الأجور وصلت في بعض الأحيان إلى 50%، وبأثر رجعي منذ سنة 2008.

3_ الفرض الثالث: من بين أسباب هذه الظاهرة إقدام الأفراد على سحب مجموع الأموال من أرصدهم بمجرد دخولها دفعة واحدة، وهو ما لا يوفر للمراكز البريدية والوكالات البنكية إمكانات كبيرة لتشكيل مخزون من الأموال. والمشكلة أساسا ترجع إلى مختلف الإدارات التي تصب أجور موظفيها في وقت واحد. ولا تستطيع الإدارات تغيير تاريخ دفع الأجور ولو بضعة أيام، لأن ذلك سيثير غضب الموظفين. كون نظام العمل في البريد يتطلب جردا مفصلا للمداخيل اليومية التي يجب دفعها في نهاية اليوم للخبزينة، وتمنع التصرف إلا في الأموال الموجهة للدفع أو التحويل، وهذا بهدف التحكم في الحسابات بعد انتشار ظواهر السرقة والتحويل في المراكز البريدية.

رابعا: الحلول المعتمدة للحد من أزمة السيولة في البنوك وبنك الجزائر

بدل تكريس وتعميم الدفع الإلكتروني وآلية المقاصة اعتمدت السلطات النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري عديدا من الحلول من أجل تجاوز هذه الأزمة.

1_ زيادة الإصدار النقدي: إن لجوء البنك المركزي إلى إصدار ورقة مالية جديدة قيمتها 2000 دينار جاء للاستجابة ل:

— سرعة للطلب على الأوراق النقدية والرغبة في رفع عرض النقد الائتماني؛

— تحديث الورق النقدي كون الأوراق المتداولة حاليا تعود إلى سنوات التسعينات؛

— دعم مكافحة تزوير الأموال، وكذا عرض فئة تنماشى مع التقدم التكنولوجي في هذا الميدان.

قام بنك الجزائر يوم الاثنين: 25_04_2011 بعرض الورقة النقدية الجديدة من فئة 2000 دج. وأن إصدار هذه الورقة المالية الجديدة يتزامن مع الذكرى الـ47 لإنشاء العملة الوطنية، حيث تم الشروع في تداولها. وأصدر البنك المركزي القانون المتضمن لإصدار وتداول هذه الورقة النقدية الجديدة التي ترمي بشكل أساس إلى إثراء مجموعة الأوراق النقدية في الاقتصاد التي تنتقل بذلك إلى خمس فئات من الأوراق: 100 دج و200 دج و500 دج و1000 دج و2000 دج.

2_ الإجراءات العديدة لحل أزمة السيولة في وكالات البنوك ومراكز البريد: عكفت السلطات النقدية على إيجاد حلول لهذه الإشكالية من خلال:

— قيام عديد من المراكز بتزويد مراكز أخرى بالسيولة، فبالنسبة للعاصمة مثلا: فهي تزود تيبازة وبومرداس، كما تزود البليدة، عين الدفلى والمدينة وتزود قسنطينة، مدينة ميله وغيرها أيضا؛

— اتخاذ قرار بتحديد وتسقيف قيمة الأموال الممكن سحبها من بعض الموزعات بـ5000 دج فقط كما ذكرنا سابقا؛

__ تغيير تاريخ سحب أجور الموظفين ومنح المتقاعدين التي عادة ما تتم في الفترة ذاتها من الشهر، وهو ما يربك مصالح مؤسسة البريد ومن ثم إمكانية فتح مراكز البريد يوم الجمعة؛

__ إلغاء الرسوم على كافة عمليات التحويلات التي تقوم بها البنوك والهيئات والمؤسسات العمومية للحد من الأزمة؛

__ عقد لقاءات تجمع المديرية العامة لبريد الجزائر مع مسؤولين مركزيين يمثلون كل الولايات، وتهدف اللقاءات إلى تحديد مجمل الآليات والشروط الموضوعية الكفيلة بتوفير السيولة النقدية في المناسبات الهامة؛

__ من أجل تحجيم الطوابير للمسنين المتقاعدين تم إقرار صب أموال المعاشات على فترات متقطعة، وفي تواريخ مختلفة بدل من صب مليون و200 ألف متقاعد دفعة واحدة. واعتماد تدابير خاصة على مستوى كافة الولايات لتفادي أي نقص في السيولة، حيث تم اقتراح حلول عملية مؤقتة تخص كل منطقة أو ولاية أو إجراءات تضمن التنسيق بين العديد من المراكز.

3_ تشخيص أزمة السيولة في البنوك التجارية وبريد الجزائر: بعد الزيارات الميدانية للفروع البنكية ومراكز البريد نرى أن إشكالية أزمة السيولة في البنوك التجارية ومراكز البريد تعود إلى ما يلي:

__ عدم التعويل كثيرا على استخدام الشيك للتخفيف من أزمة السيولة، فمشكل السيولة المتواجد على مستوى مراكز البريد تتقاسمه أيضا البنوك بعد تسجيل ارتفاع مستويات السحب دون أن تعود المبالغ المالية المسحوبة إلى الدائرة الرسمية، ما يكشف عن ارتفاع حجم السوق الموازية. فحتى الموزعات الآلية والسحب الآلي لم تتمكن من القضاء على الطوابير وأزمة السيولة.

__ إمكانية أن يتم فرض التسعيرة المضاعفة أو المزدوجة، أي تحديد سعر إذا قام العميل بالدفع بالصلك وسعر آخر إذا دفع نقدا، على غرار ما ظهر في فرنسا ودول أوروبية مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وتسجيل ظاهرة سحب كامل الأجر من قبل المودعين.

__ البنوك والمؤسسات المالية وبريد الجزائر لم تسامر مشروع بطاقات الدفع الإلكترونية والنقد الآلي، مما ساهم في تأخره، وتعني العملية تمكين حوالي أكثر من 8 ملايين من حاملي البطاقات الذين يمكنهم تسديد كافة الفواتير في مختلف مراكز البريد والوكالات المعنية مياه وكهرباء وهاتف ببطاقة السحب التي تتحول إلى وظيفتي السحب والدفع، دون الحاجة إلى سحب الأموال.

على العموم إن مشكلة نقص السيولة النقدية في النظام المصرفي في الفترات التي تحدثنا عنها سابقا ترجع في الأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات البنكية والبريدية، مقارنة مع دول مغاربية وعربية وأجنبية، فتشغيل مشروع العمل بنظام الدفع بالبطاقات وعبر الإنترنت والأجهزة الذكية وطرق الدفع المختلفة التي ذكرناها في الشق النظري والتعامل التجاري بها سيسمح بتقليص الحاجة إلى استخدام السيولة النقدية.

الاقتصاد الجزائري مضطر إلى بلوغ هذه المرحلة وتقليص العمل بالصلك والدفع النقدي، وتنويع طرق سحب المواطنين لأموالهم والدفع لالتزاماتهم المالية، والتي تعد أحد البدائل للتقليل تدريجيا من استخدام النقد في الاقتصاد. لكن للأسف إدارة البريد تفكر في تبني مشروع البنك البريدي Banque Postale⁶. لذلك لن يكون حل مشكل السيولة النقدية في الأجل القريب.

المحور الثاني: ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري

في هذا المحور الثاني سنتطرق إلى ظاهرة ليست غريبة على المجتمع الجزائري، وهي شيوع تفضيل التعامل نقدا بين المتعاملين الاقتصاديين.

أولاً: خطر ظاهرة الاكتناز وكيفية علاجه

إن ظاهرة الاكتناز السلبي في الاقتصاد الجزائري مشكلة خطيرة جدا خاصة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، ونرى أن حفظ الأموال في البيوت عرضة لمخاطر جمة، بما فيها مخاطر السرقة والحرائق والسيول والزلازل والتلف لسبب ما. كذلك فإن الاكتناز يعتبر تجميدا لقسم من الادخار هو في الواقع إنقاص لمجمل الاستثمار الوطني أي لجم حركة نماء الدخل العام وتعويق للنشاط الاقتصادي بوجه عام. فالخطورة الناجمة عن بروز سوق خاصة ببعض الفئات من الأوراق النقدية الوطنية، على غرار ما هو معمول به بالنسبة للعملة الصعبة، وهو ما دمر من سمعة الاقتصاد الوطني. وبالتالي فإن هذه الممارسات تؤكد على أن القطاع الموازي خرج فعلا من الانحراف البسيط إلى انحراف خطير، الذي فقد ومازال يفقد مبالغ هائلة عن طريق اكتناز كتل نقدية هائلة جدا من طرف القطاع غير المهيكل والمضاربين والمكنتزين. ويتقى التساؤل المهم مطروحا: ماذا ستفعل السلطات النقدية والمالية الجزائرية⁷ لمحاربة الاكتناز بكل أشكاله؟

ثانياً: واقع ومظاهر ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري

هناك تماقم ظاهرة الاكتناز السلبي وغياب الادّحار، وأن هناك الملايين من الدينارات التي يتم سحبها يوميا، ويتم اكتنازها بمعدلات تتجاوز السنة دون توظيفها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ما يجعلها خارج الإطار الرسمي لتداول السيولة النقدية.

إذا ما استبعدنا الدوافع الذاتية البحتة كصفات الشح والجشع وحب الاكتساب والاختزان، لأن سلبيتها ناجمة غالبا عن أمور اجتماعية أو نفسية ضيقة ومحصورة بفتنة معينة من المواطنين، ولا يمكن فهمها أو تحليلها بالعقلانية الاقتصادية، فإنه يلاحظ أن ثمة أسبابا موضوعية معينة تدفع الأفراد والمؤسسات المالية لممارسة الاكتناز في حدود ضيقة وفي أوقات معينة. وغالبا ما يكون ذلك التماسا للأمان والاستقلال أو بدافع الحيطة اتقاء للطوارئ أو لأزمات متوقعة أو ممكنة.

هناك مبالغ معتبرة لا يتم التحكم فيها حاليا حيث لا تخضع لأية مراقبة، ما يسمح لمكنتزيها التهرب من دفع الضرائب، وإجراء تعاملات تجارية لا تعتمد على مبادئ الشفافية المحاسبية. فضلا عن ذلك فانه تتمركز ظاهرة الاكتناز في نشاطات تخص القطاع الموازي، خاصة بالنسبة لبعض التجار الذين يفضلون التعامل نقدا، دون اللجوء إلى استعمال الحوالات أو الصكوك البريدية والبنكية. وأرجع التقرير نفسه سبب تردد هؤلاء في استعمال وسائل الدفع المصرفية، إلى عدم ثقة جزء من المكنتزين في عمليات تداول الصكوك والحوالات، أما الجزء الأكبر فيلجأ حسب ما استخلصه المتعاملون الاقتصاديون إلى الاكتناز تهربا من الضرائب.⁸

مثلا: تسببت إدارة بريد الجزائر بقرارها والمتمثل في تحديد سقف للمبلغ المالي الذي يتم سحبه في ترسيخ ثقافة تخزين المال لدى المجتمع، بعدما عجزت المكاتب البريدية عن توفير السيولة النقدية في الأيام العادية دون الحديث عن المناسبات المهمة (تاريخ تسلّم الأجور، منح التقاعد، والأيام التي تتزامن مع حلول المناسبات الدينية والوطنية)، وسيتم الحديث عن أزمة السيولة في المبحث الموالي.

ويعزف كثير من العملاء عن حفظ أموالهم في البنوك رغم أنها المكان الأكثر أمانا خوفا من سرقتها أو ضياعها أو تعرضها للاختلاس. ولعل فضيحة بنك الخليفة أصدق مثال يبرر تخوف هؤلاء، وكذلك التعاملات المالية الربوية في البنوك أيضا من بين أسباب عزوف بعض عن حفظ أموالهم فيها.⁹

ومن بين مظاهر الاكتناز في الاقتصاد الوطني هو الرواج الذي تعرفه الخزانات المصنفة أو الفولاذية¹⁰ في بيوت الأفراد من جميع المستويات الاجتماعية. حتى الأفارقة الذين غزوا مناطق الوطن والمتورطون في قضايا المخدرات والاحتيايل، ولا يمتلكون الوثائق الضرورية التي تسمح لهم بفتح حساب بنكي¹¹.

ثالثا: مؤشرات وأرقام بخصوص ظاهرة الاكتناز

أفاد التقرير نفسه أن 24.1 مليون جزائري يخزنون أموالهم في الوكالات البنكية والبريدية منهم 15.1 مليون جزائري يخزنون أموالهم في البريد و9.01 مليون يكتنزون أموالهم في حسابات بنكية، في حين ارتفع عدد الأشخاص الذين يمتلكون حسابات مالية خلال سنة 2011 بما يعادل 8.5% مقارنة مع سنة 2010. في حين أن الجزائريين يثقون في البنوك العمومية أكثر من ثقتهم في البنوك الخاصة التي تحتل المرتبة الأخيرة في نسبة اللجوء إليها لتخزين الأموال¹².

إن القطاع العام هو المسيطر على مجمل المبادلات المالية رغم سرعة وتيرة نمو القطاع الخاص. إلا أن معظم الجزائريين يثقون في البريد أولا، وفي البنوك العمومية الستة ثانيا، ليلجأوا كمالأخير إلى البنوك الخاصة التي تبقى الوجهة غير المقصودة بكثرة لتخزين الأموال، مع العلم أن ثلث الجزائريين يفضلون اكتناز أموالهم في بيوتهم بعيدا عن أي من هذه الوكالات والمراكز.

فكلما زادت كميات النقد بأيدي الجمهور وشراء العقارات والذهب كلما تم تجميد مبالغ مقدرة وتفويت فرص استثمارية واعدة علي الاقتصاد الجزائري وان العملة بأيدي الجمهور أو خارج القطاع المصرفي يضر بالاقتصاد الوطني كثيرا وينشئ الأسواق الموازية (السوداء) في مضاربة عدد من السلع المهمة مما يؤدي إلي ندرتها وارتفاع أسعارها أضف إلي ذلك تدني سعر صرف العملة الوطنية بصورة ملحوظة مما يؤدي إلي حالات التضخم الجامح .. وخلاصة القول أن تجميد النقود يضر باقتصادنا القومي كثيرا..

المحور الثالث: حلول الدفع الإلكتروني وتأثيرها على أزمة السيولة واكتناز النقود

بعد دراسة واقع وآلية نظام دفع البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية أسفر على ضعف كبير كما سنوضحه في هذا المحور.

أولا: ضعف فعالية أنظمة الدفع على المستوى المصرفي والمالي محليا

1_ هيمنة الدفع التقليدي في المعاملات المالية والتجارية: عانت أنظمة المدفوعات التقليدية في البنوك والمؤسسات المالية من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك¹³ والمؤسسات المالية¹⁴. ويعود ذلك إلى ما يلي:

_ استخدام المقاصة اليدوية، والبطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية بين الزبائن¹⁵، حيث قدرت المدة المتوسطة لتحصيل الشيك بين البنوك بأكثر من 21 يوما في المتوسط، وتصل أحيانا مدة ثلاثة أشهر؛

_ الوقت الذي تستغرقه قيم الدفع لتسدد _مرورا بالمقاصة التقليدية_ طويلا جدا، بما في ذلك التحويلات المالية؛

_ الفراغ القانوني، وعدم وضوح التنظيم الذي يوطر إجراءات المقاصة التقليدية، بحيث فتح الباب أمام المتدخلين لاستعمال طرق ملتوية لتغطية أرصدهم، كما فتح المجال لتزايد نسبة القيم غير المسددة بشكل يستدعي القلق؛

_ تشجيع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل النقدي خارج الجهاز المصرفي؛

_ ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد، وفيما بين البنوك والمؤسسات المالية؛

_ تعثر مشروع الربط الشبكي بين البنوك والمؤسسات المالية سنة 2001، وكان يجري الحديث آنذاك بأن تكون سنة 2006 هي السنة التي يتم فيها تطبيق المقاصة الإلكترونية بين البنوك، والانهاء من عملية الربط الشبكي بين مختلف البنوك والهيئات المالية الأخرى، وتآلية نظام الدفع التقليدي، وتعميم استخدام النقد الآلي؛

ومن كثرة شيوع استخدام الأوراق النقدية أصبحت بالية، خاصة صنف 200 دج، ودائما ما تلاحظ شقا في الوسط فوقه غراء لاصق، وأصبح الأشخاص يكتبون أسمائهم وشعاراتهم عليها، فأصبحت متعددة الاستعمالات فهي مساحة إعلانية قبل أن تكون ورقة نقدية.

2_ معوقات استخدام النقود الائتمانية: فمثلا بالنسبة للوسائل الائتمانية التي تتكون من النقود المعدنية ومن الأوراق النقدية طرحت عدة سليات في نظام الدفع، من خلال استعمالها كصعوبة نقلها من مكان إلى مكان، وصعوبة التأكد من رسمية وصحة وسيلة الدفع وخاصة بالنسبة للأوراق النقدية (الأوراق المزيفة)، وارتباطها بالبنوك (شبايك البنوك)، وحتى في أوقات العمل. إضافة إلى المساهمة في خلق سوق موازية مع التهرب الجبائي. لكن حتى هذه الوسائل طرحت مشاكل عدة على مستوى التعاملات الاقتصادية تمثلت في ما يلي:

— ارتباط الزبون دائما بالبنوك في سحب ودفن مبالغ وسائل الدفع¹⁶؛

— عدم وجود قوانين صارمة تحد من التلاعب بقيمتها، وخاصة الشيك الذي أصبح يستعمل دون توفر له رصيد في الحساب البنكي؛

— طول مدة تحصيله أو سحبه، وهذا يرجع دائما إلى ضعف قنوات البنوك لنظام دفعها؛

— العبء الضريبي على النشاطات التجارية والاقتصادية الذي جعل المتعاملين الاقتصاديين يتعدون عن التعاملات البنكية.

ثانيا: تشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية وآلية المقاصة في الاقتصاد الجزائري

أقدمت السلطات النقدية في الجزائر ابتداء من سنة 2005 من إقامة بنية تحتية من أجل تفعيل الدفع والسحب الإلكتروني¹⁷.

1_ أهداف تحديث البنية التحتية لوسائل الدفع: من بين أهداف تحديث وسائل الدفع ما يلي:

— استبدال الشيكات والنقد بالتسديدات الفورية ما بين المؤسسات؛

— وضع أداة خصم وتسوية متطورة من أجل تسديد المستحقات ما بين المؤسسات (التحويل المستحق)؛

— استبدال وتحويل النقد وذلك بأخذ تجارب الدول المتقدمة في العلاقات بين المؤسسات الكبرى والخاصة؛

— استبدال النقود عن طريق البطاقات المغناطيسية لاستعمالها في عمليات الشراء بين التجار والأفراد؛

— استبدال شيك السحب ببطاقات السحب؛

— توفير أداة بديلة لجميع قطاعات السوق من خلال تعزيز فعالية وأمن الشيك البنكي والبريدي.

هناك ثلاث أنظمة إلكترونية تم تشغيلها بعد عمليات التطوير وهي: نظام الجزائر للمقاصة الآلية ما بين البنوك والمؤسسات المالية

يسمى كذلك نظام الدفع بالتجزئة أو نظام الدفع المكثف أو العام (SPM) **Système de Paiement de Masse**.

Algérie Télé Compensation Interbancaire (ATCI). وله تسمية أخرى: **Le SIT (Système**

Interbancaire de Télécompensation)، نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعمل

Algeria Real Time Settlements، ونظام النقد الآلي بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية الجزائرية. وإن للمقاصة الآلية

والدفع الإلكترونية مساهمين يعملون على تسهيل عملياتها ومن بينهم المساهمون، بنك الجزائر، مؤسسات بنكية، مؤسسة ما بين

البنوك¹⁸.

2_ أهمية الاعتماد على أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة في ظل ارتفاع نسبة الطلب على النقود: تعود أهمية إنشاء

أنظمة دفع إلكترونية في القطاع المالي والمصرفي الجزائري إلى إرساء أسس منظومة مصرفية ومالية إلكترونية وطنية تتميز بالحداثة

لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات على المستوى العالمي. وتسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المدفوعات،

والتشجيع على استخدامها في النظام المالي والمصرفي بشكل خاص والنظام الاقتصادي بشكل عام، والحفاظ على الاستقرار المالي

والنقدي، وتعزيز دور البنك في إدارة وتحديث أنظمة الدفع، والإشراف والرقابة عليها سعيا لتيسير إجراءاتها وقواعدها. كذلك

التنسيق مع وزارة المالية بهدف تطبيق أنظمة الدفع لديها ولدى الجهات الحكومية ذات العلاقة، وإنشاء الإدارات اللازمة ضمن

هيكلية البنك لمزاولة الأنشطة المالية والمصرفية في بيئة إلكترونية. والاشتراك في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بأنظمة الدفع، ووضع نظام مقاصة آلي يلبى التطورات التقنية في النشاط المصرفي والمالي ويرفع كفاءته التشغيلية.

سنحاول الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى وصل الطلب النقدي في ظل أنظمة الدفع المتبنية؟

إن عرض النقود في أي اقتصاد لا يقتصر على النقد فقط بل يشمل جميع وسائل الدفع ولم يعد الاقتصاد في العصر الحديث يكتفي بالتعاملات النقدية بعد انتشار وسائل الدفع الحديثة مثل بطاقات الائتمان أو البطاقات الذكية والنقود الرقمية والتسهيلات البنكية وتوضع هذه الوسائل لتنظيم البنوك المركزية باعتبارها جزء من عرض النقود في الاقتصاد. بقدر نجاعة أنظمة الدفع ودرجة سلامتها ومتانتها بقدر توفيقها في تسير حسن لتسوية للمعاملات، من خلال الثقة في وسائل الدفع الموضوعية على ذمة المتعاملين الاقتصاديين، وبما تؤمنه من استقرار نقدي ضامن لسلامة المعاملات المالية.

بالرغم من أن أنظمة الدفع بين البنوك التجارية الجزائرية سارية المفعول إلا أنها غير متطورة، وأن التعامل بالنقد مازال قائما وواسعا جدا، وما زالت مظاهر نقل النقود جميعها نحو الوكالات البنكية تتم بواسطة مؤسسة الخدمات والتجهيزات الأمنية Amnal¹⁹، وهي شركة تأسست في سنة 1992 في إطار برنامج تطوير القطاع المالي بما فيه البنوك²⁰. والجدول الموالي سيؤكد ذلك:

الجدول رقم (01): نسبة النقد الائتماني إلى الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري في الفترة: 2004_2014

الوحدة: نسبة مئوية

النسبة ²¹	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النقد الائتماني/ كتلة النقدية	24.0	22.6	22.4	21.4	22.1	25.5	25.3	25.9	26.8	26.8	26.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير البنك المركزي الجزائري: 2004_2014.

كان من المتوقع أنه بعد تطوير المدفوعات الإلكترونية وتشغيلها، والتي أصبحت آنية كما كان مبرجما ومخططا له، من المتوقع حدوث تسارع كبير في الدورة الاقتصادية الكلية، مما سينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني. لكن بعد تبني أنظمة الدفع الإلكترونية (نظام المقاصة، نظام التسويات الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ونظام النقد الآلي وبطاقات الدفع والسحب البيبنكية) كان ينتظر أن تفضيل الأسر للسيولة النقدية أو التداول النقدي خارج البنوك Circulation fiduciaire (hors banques) سخفض، لكن كان العكس. فالنسبة بقيت تتراوح بين 20_30، وهذا تعبير عن سلوك الطلب النقدي في الاقتصاد الجزائري. فكان هناك ارتفاع طفيف ابتداء من سنة 2007، حيث عرف أعلى نسبة سنة 2012 ليبلغ 26.8%، وكذلك في سنة 2013 و2014. كل هذا يعود إلى ضعف نسبة التحويل الآلي للأموال في إطار الدفع باستخدام البطاقة، وإلى غياب هذه الثقافة لدى المواطن، وكذا عدم قيام مختلف المؤسسات المالية بعمليات تحسيسية في هذا الإطار، كما نؤكد في هذا السياق أن أصحاب البطاقات هم من يمكنهم المساهمة في هذا التطوير، وإرغام مختلف المتعاملين على اعتمادها كنظام دفع، وليست فقط بطاقة لسحب الأموال.

لهذا فإن أية قناة إلكترونية حديثة لتقديم الخدمات المصرفية دون فروع بنكية عبر استخدامها. ستكون دون شك الوسيلة الأكثر تفضيلا من قبل المجتمع الجزائري. كما أن تشجيع التعامل بالنقد الإلكتروني عبر الدفع من خلال الهاتف النقال أو أية وسيلة دفع إلكترونية سيقبل من التداول بالعملات الورقية والمعدنية، وهو ما من شأنه تحجيم مستويات التعامل بها على المدى

البعيد. وهذا بدوره يقلص الحاجة لطباعة الأوراق المالية والعملة المعدنية مما يوفر مصاريف باهضة على مؤسسة دار النقود. كما يعود بالفائدة على البنوك التي ستدرك الانخفاض المتحقق على التكلفة الناتجة عن التعاملات النقدية، إضافة إلى التكلفة المترتبة على الاستثمار في أجهزة الموزع الآلي وصيانتها.

3_ التشغيل الفعلي لخدمة الدفع الإلكتروني عبر شبكة الانترنت في الاقتصاد الجزائري: تم تشغيل هذه الخدمة في أكتوبر 2016، هذه الخدمة لزبائنها على غرار البنوك العمومية والخاصة، اتصالات الجزائر، وموبيليس، والخطوط الجوية، وشركة المياه والتطهير للجزائر سيال، وجيزي، وأوريدو، وأمانة للتأمين. وستسمح، هذه الخدمات الإلكترونية، التي ستوفرها بصفة متتالية مجموعة ثانية من المؤسسات للزبائن، والمشاركين بتسديد فواتيرهم عند شراء الوحدات الهاتفية، وتذاكر الطائرة، والتسجيل في تأمين السفر، عبر بطاقة ما بين البنوك CIB، عبر المواقع الإلكترونية 24 سا/24 سا و 7 أيام /7 أيام. كما تم وضع موقع إلكتروني <https://www.bitakati.dz> يسمح للزبائن بتقديم طلب الحصول على بطاقتهم وكلمة السر الخاصة بما وتحديد آلات التخليص وكذا آلات توزيع الأوراق النقدية وكذا شرح قواعد الاستعمال السليم والمؤمن لبطاقات الدفع الإلكتروني. هذا لا يعني أن الدفع الإلكتروني مؤمن 100% حيث يوجد العديد من الأخطار²².

ثالثا: الدفع الإلكتروني كآلية للتقليل من السيولة ومحاربة الاكتناز في الاقتصاد الوطني

تكثيف وفرض التعامل بالصكوك البريدية والبنكية والبطاقات البريدية والمصرفية لما لها من فائدة من الناحية الأمنية قبل تعميم الدفع الإلكتروني بالبطاقة البنكية، وتكثيف عمليات المقاصة اللحظية مستقبلا.

1_ إجبارية الدفع الآلي باستعمال الصكوك: بعد انخفاض السيولة في النظام الرسمي أكدت وزارة المالية في عديد من المرات أنه بداية من الفاتح من جويلية 2015 سيقوم المتعامل الاقتصادي بالدفع الآلي باستعمال الصكوك في إطار التعاملات المالية، وهي تخص العقارات التي تزيد عن 5 ملايين دينار والسيارات التي تفوق مليون دينار جزائري. كما يلزم القانون استعمال الوسائل البنكية في التعاملات التي تفوق قيمتها مليون دينار فيما يخص بيع وشراء الجواهر والتحف القديمة والأعمال الفنية والأثاث القديم والمبيعات المعروضة للمزاد العلني، بالإضافة إلى تسديد الديون والمستحقات المالية. كما يلزم الإدارات العمومية والهيئات الرسمية والمؤسسات العمومية والخاصة بقبول وسائل الدفع البنكية، إضافة إلى الأمر من وزارة المالية للبنوك الذي يقر بقبول كل الأموال خارج المنظومة. وإذا فاق 10 ملايين دينار بضرية جزافية قدرها 7%²³. وهذا غير معقول كون أن السلطات تحولت من محاربة لتبييض الأموال إلى القائمة على العملية وفق قانون ينظم العملية من أجل إرجاع السيولة إلى النظام المصرفي بدل التفكير في وسائل جادة لتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية وتشغيله. إضافة إلى إطلاق الحكومة للقرض السندي الذي أطلقت عليه وزارة المالية اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي لاستعادة الأموال والسيولة التي تستغل خارج القطاع الرسمي وإعطائها الصفة القانونية، وهذا في الفترة بين 16 أبريل و17 أكتوبر 2016. أين حددت نسبة فائدة السندات وكيفية الاكتتاب فيها.

2_ تعميم استخدام البطاقة البنكية والبريدية: إن عمليات الاكتناز في الاقتصاد الجزائري مازالت مستمرة خلال هذه السنوات وبوتيرة متزايدة، ما يتسبب في تراجع سرعة تداول النقود في السوق المالي والنقدي، حيث تتأخر المبالغ التي سحبها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في العودة إليها. ويبقى الحل الذي نراه نحن هو ضرورة تبني أنظمة دفع إلكترونية مع تعميم استخدام البطاقة البنكية في الدفع الإلكتروني وجعل بطاقات السحب البريدية بطاقات دفع في الأجل القصير بمختلف أشكاله وأنواعه وآلياته ومختلف وسائل الدفع الإلكترونية التي تعمل على تقليل من حركة الأموال وسرعة دوران النقود بين الأفراد والمؤسسات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الوطني²⁴.

وبالتالي لا بد من:

— رفع عدد الموزعات الآلية إلى أكثر 1364 وبلغ 3000 موزع، وهو الهدف المسطر في الأجل القريب.

— رفع عدد النهائيات في المحلات التجارية إلى أكثر من 5000 موزع عبر كامل التراب الوطني.
— زيادة عدد البطاقات إلى أكثر من 8 ملايين بطاقة بريدية وبنكية، ليكون هناك توافق بين عدد البطاقات والعملاء وعدد المكاتب البريدية على الأقل الوصول إلى 20 مليون بنكية وبريدية.
— على شركة SATIM أن تعمل رفقة البنوك والمؤسسات المصرفية العمومية والخاصة على تعميم أجهزة الدفع على مستوى التجار والمطاعم والمحلات الكبرى، فضلا عن القباضات المختلفة والمطارات ومحطات النقل والمستشفيات، وإعطاء تسهيلات ائتمانية لاقتنائها.

3_ الدفع الإلكتروني والنتائج الإجمالية المحلي: إن تفعيل الدفع الإلكتروني سيضمن القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزورة، وحماية الزبائن من عمليات السرقة، إلى جانب حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة. وتعميم وسائل الدفع الحديثة سيقضي على أزمة السيولة النقدية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، ففي كل مناسبة اجتماعية تجد البنوك ومؤسسات البريد التي تخدم أكثر من 15 مليون زبون نفسها عاجزة عن تلبية طلبات زبائنها. كما سيقضي الدفع الإلكتروني على مشكلة الطوابير التي تشهدها العديد من المؤسسات الحكومية التي يتدافع أمامها المواطنون لدفع فواتير الكهرباء والماء والغاز وغيرها من الفواتير.

أن اعتماد نظام الدفع الإلكتروني سيساهم في ارتفاع المعاملات المالية بنسبة تفوق 200%، كما سيساهم في ارتفاع الناتج المحلي بنقطة أو نقطتين على أقل تقدير. كونه سيؤثر على سرعة دوران النقد، وبالتالي تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتتضاعف آليات الاستثمار. وعلى عكس ما ذكرنا سابقا فكلما قلت كميات النقد بأيدي الجمهور وشراء العقارات والذهب كلما تم تجميد مبالغ مقدرة وتفويت فرص استثمارية واعدة على الاقتصاد الجزائري وان العملة في القطاع المصرفي سيفعل الاقتصاد الوطني كثيرا ويقضي على الأسواق الموازية (السوداء) ويتحول الاقتصاد من اقتصاد الظل إلى اقتصاد حقيقي منتج ومصدر فيرتفع سعر صرف العملة الوطنية وتنخفض الأسعار..

وبالتالي وحسب الدراسات الاقتصادية، إذا كانت هناك زيادة قدرها 10% في حصة المدفوعات الإلكترونية من الإنفاق الاستهلاكي يمكنها أن تؤدي إلى زيادة تعادل 1% في الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة:

رغم الوعود المتكررة للسلطات النقدية والمالية بتعميم المدفوعات الإلكترونية بهدف تقديم خدمة أفضل للزبائن ومحاربة المشاكل المصرفية، بقيت هذه الوعود حبرا على ورق. وسيكون تعميم التعاملات مستقبلا مجرد خطوة أولية نحو التخفيف من حدة السيولة ومراقبة اكتناز الأموال في ظل رغبة كثير من المواطنين في حفظ أموالها نقداً بدلاً من استخدام البطاقات الإلكترونية. لكن قبل ذلك لا بد من تحديث وسائل الدفع وبنيتها التحتية لتداولها بأمان وكفاءة.

لكن غياب ثقافة الدفع الإلكتروني في المجتمع الجزائري يفرض تطبيق هذا الأمر تدريجياً، خاصة ما يتعلق باستقطاب الأموال الموازية، والذي يجب أن يتم في البداية عن طريق منح امتيازات للزبائن مثل إعفائهم من الضرائب لمدة معينة. لا بد على السلطات النقدية والمالية تبني المصالحة الاقتصادية من خلال القضاء على الاقتصاد الموازي. وتشجيع أصحاب الأموال من أجل إيداع أموالهم في البنوك لاستثمارها في مشاريع منتجة.

إن الملاحظ لاقتصاد الدفع في الجزائر يجد أن هناك بداية متواضعة لعمليات الدفع الإلكتروني، إذ لا يزال استخدامها محدوداً، (عدد عمليات الدفع بالبطاقات قدرت 15937 عملية سنة 2014) وعدد قليل جداً. وقلة موزعات الأوراق النقدية ونهايات نقاط البيع، وغياب الإمكانيات التقنية التي تسهل إجراءات المقاصة والتسوية بين البنوك والمتعاملين من جميع الأطراف التي تحتاج إلى تطوير وتفعيل، من أجل تقليص تقاص الشيكات من ثلاثة أيام إلى يومين أو يوم واحد، أو في اللحظة

كما هو معمول به عالميا عن طريق استخدام التقنية جديدة التي تعتمد على التصور الضوئي بين كل المتعاملين. ويبقى التحدي الذي يجب على السلطات المصرفية والمالية أن تواجهه هو قدرتها على تأمين المبادلات المالية الإلكترونية، وهو أمر متاح بتقديره من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي في هذا المجال عالميا.

وعوضا أن يتم الإسراع في عمليات التطوير والتشغيل للدفع الإلكتروني والمقاصة الآلية حثت السلطات النقدية في نهاية سنة 2015 على إيداع الأموال بعد انخفاض السيولة بالبنوك التجارية، وتوعدت سنة 2016 مكتنزها خارج البنوك، لأنها تعتبر موارد من شأنها المساعدة على الخروج من نفق التبعية للمحروقات. وهذا بمثابة تخويف جعل من الأفراد يقدمون على سحب أموالهم بعد بروز جو عام يميل إلى التشاؤم أكثر منه إلى التفاؤل.

الهوامش:

¹ Ahmadu Abubakar and Jibrin Nuhu Shagari and Kazeem Lekan Olusegun, **THE RELATIONSHIP BETWEEN ELECTRONIC BANKING AND LIQUIDITY OF DEPOSIT MONEY BANKS IN NIGERIA**, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. III, Issue 9, September 2015.

² عانت المؤسسات المالية ومراكز البريد من ظاهرة عدم عودة السيولة إلى الدائرة الرسمية مع تنامي دور السوق الموازية، حيث تفيد التقارير المختصة بأنه من مجموع 100 دينار تسحب، لا يعود منها إلى دائرة البريد حوالي 70 ديناراً، مما يؤثر على مستوى السيولة النقدية، خاصة وأن بريد الجزائر على عكس البنوك لا يعرف عمليات تحويلات كبيرة، ولا إيداع للأموال.

³ بعض المظاهر تمثل في الطوابير والفوضى والحركة التي تبدأ كل مساء من اليوم إلى غاية صباح اليوم الموالي كون أن الشباب يتخذون من تأجير دورهم (سعر الدور من 300 إلى 8 آلاف دينار) في الطابور مهنة للتخلص من البطالة..

⁴ المدراء العامون لبعض مراكز البريد وحتى المكاتب الفرعية، ومدراء الوكالات البنكية في سطيف.

⁵ حسب الدكتور سليمان ناصر فإن ظهور هذه المشكلة في نظرنا يعود أساساً إلى سوء تقدير للطلب على السيولة في مثل هذه الأيام، حيث أن القائمين على المؤسسات الموفرة للسيولة لم يحسنوا تقدير الطلب المتوقع. راجع:

— سليمان ناصر، أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول، مجلة الباحث، دورية أكاديمية محكمة، نصف سنوية، تصدر عن كلية الاقتصاد لجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص. 269.

⁶ توجد هذه المؤسسة المالية في العديد من الأنظمة المالية والمصرفية العالمية كفرنسا مثلاً. وللإطلاع أكثر على هذا النوع من المؤسسات المالية ومختلف خدماتها، راجع الموقع الإلكتروني للبنك البريدي الفرنسي: <https://www.labanquepostale.fr/accueil.html>. أطلع عليه يوم: 2017_05_12

⁷ مثال عن ذلك ضريبة التركة Inheritance Tax التي تفرضها القوانين الضريبية في بريطانيا عند الوفاة، بنسبة تصل إلى 40 في المائة من أرصدة الحسابات المصرفية والقيمة السوقية للعقارات، كنا قد ذكرنا أن بعض الدول المتقدمة (مثل بريطانيا) تحارب الاكتناز من خلال فرض هذه الضريبة.

⁸ سمية يوسف، تقرير يكشف عن اكتناز ملايين غير خاضعة للضرائب، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة، مقال منشور يوم: 01_30_2012. لمزيد من المعلومات أنظر: <http://www.djazairress.com/elkhabar/278732>، أطلع عليه يوم: 2017_05_30.

⁹ من بين حججهم في ذلك أنه حتى ولو كانت الزيادات الربوية لا تمس أمواله المحفوظة في البنك، إلا أن أمواله تستغل في منح قروض ربوية لزبائن البنك، وهو لا يريد أن يشارك في هذه العملية.

¹⁰ يبحث الكثير من الزبائن عن أكثر الخزانات أماناً مهما بلغ ثمنها، وهو يتراوح من 4000 دينار إلى 4 ملايين سنتيم، وربما أكثر، حسب نوعية الخزانة، بلد التصنيع، الشفرة، وتوفرها أيضاً على جهاز الإنذار في حال حاول أحدهم فتحها ووضع رقم خاطئ، وعن خزنة تتيح إمكانية التثبيت في الحائط لإبعادها عن العيون.

¹¹ سلمى حراز، بنوك سرية في بيوت الجزائريين، مقال منشور في جريدة الخبر، يومية جزائرية، يوم: 05 ماي 2014. لمزيد من المعلومات أنظر:

، أطلع عليه يوم: 2017_05_30 <http://www.elkhabar.com/ar/nas/401165.html#sthash.uLvSHbzR.dpuf>

¹² إيمان كيموش، **12 مليون جزائري يكتنزون الأموال في بيوتهم**، جريدة الفجر، يومية جزائرية مستقلة، مقال منشور يوم: 24_07_2012. <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/220496.html>، **أطلع عليه يوم: 24_06_2017.**

¹³ اعتبر قانون النقد والقرض في المادة 114 البنوك: أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد: 110 و 113 من قانون 90-10، بحيث تتضمن هذه المواد الأعمال التي كلفت البنوك بها، وتتحصر في النقاط التالية:
_ العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الأفراد، والقيام بمنح القروض؛
_ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.
وتعتبر المادة 111 من قانون 90-10 الأموال الملقاة من الجمهور كل الأموال التي يتم تلقيها من الغير، ولا سيما على شكل ودائع مع اشتراط إعادتها بعد حق استعمالها.

¹⁴ المؤسسات المالية يعرفها قانون النقد والقرض بأنها: أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية القيام بالأعمال البنكية، ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111، أي أنها تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن لا تستعمل أموال الغير في شكل ودائع، ويكون المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس المال المؤسسة المالية والقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل.. الخ.

¹⁵ حسب بنك الجزائر فإن الزبون هو كل شخص أو مؤسسة لها حساب بنكي أو بريدي أما الزبائن الظرفيين فهم الوكلاء والأعوان الذي يتصرفون لحساب الغير، وكل شخص شريك في عملية مالية تتم بوساطة بنك أو مؤسسة مالية.

¹⁶ عرف قانون النقد والقرض 90-10 وسائل الدفع في المادة 130 منه كما يلي: **تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تُمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل.**

¹⁷ نظام الدفع Payment System، بالمفهوم الواسع آلية العمل بين كل من منشآت الأعمال، الحكومات، المستهلكين والمؤسسات المالية الذي يتم من خلاله عمليات الدفع.

_ Joseph P. Daniels and David D. Van Hoose, **International Monetary and Financial Economics**, Pearson International Edition, United States, America, 2014, P. 157

ويتم الدفع بعدة أنواع للأنظمة: Net Banking, E Cash, Smart Cards, Credit Cards, E Wallets

¹⁸ وتجسد التغيير في المرسوم الحكومي الصادر في ماي 2006، والقاضي ببداية تطبيق نظام المدفوعات المكثفة كنظام دفع متطور وذلك بداية جوان 2006، وبعد المجلس الوزاري المنفذ في ديسمبر 2006 تم الإقرار كتقييم أولي لبداية تطبيق هذا النظام على أنه ساري المفعول بين مختلف البنوك، والمساهمون ينقسمون إلى:

أ- **المساهم:** هو كل بنك أو مؤسسة أخرى أعضاء في نظام المعلومات المصرفية SIB.

ب- **المساهم المباشر:** هو المؤسسة التي ترسل وتستقبل قيم المقاصة من اجل حسابها الخاص أو لحساب مؤسسة أخرى لديها حساب في دفاتر بنك الجزائر الذي يقيد فيه رصيد المقاصة.

ت- **تحت المساهمين Sous Participant** : وهو المؤسسة التي لا تساهم مباشرة في التبادل وإنما تفوض مساهم مباشر، ورصيد المقاصة الالكترونية لهذه المؤسسة هو رصيد المساهم المباشر ويكون للمساهم حساب جاري في دفاتر بنك الجزائر.

¹⁹ Les services du Amnal; **Transport de fonds & de Valeurs, Gardiennage et Surveillance, Télésurveillance et Anti-Intrusion**, <http://www.amnal.dz/AMNAL/fr/services.php>, Consulté; 19_05_2017.

²⁰ الانطلاقة تميزت بعمال غير مؤهلين وعتاد غير ملائم للمعايير الدولية لنقل الأموال، ناهيك عن الاعتداءات الإرهابية، في انتظار الحصول على صفقة جديدة للشركة الأمريكية "برينغز" والفرنسية "الارو".

²¹ Circulation fiduciaire (hors banques)/M2.

²² من بين المخاطر مايلي: Operational Risk, Reputation Risk, Legal Risk, Cross Border Issue, Other Risk

²³ Ordonnance N° 15-01 du 23 juillet 2015, **Portant Loi de Finances Complémentaire- Article 43 et Instruction Ministérielle N° 002 du Juillet 2015- Ministère des Finances.**

²⁴ L=f(EB)Where: L= Liquidity, EB = Electronic Banking